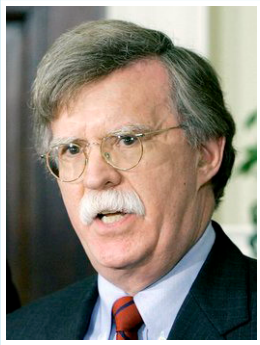


التدخل الدولي في مآسي البشرية

جون بولتون

سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (2005-2006)
باحث أساسي في مركز اميريكان انتربرايز



مركز اميريكان انتربرايز (المشروع الأمريكي)

3 نوفمبر 2008



The Case against Humanitarian Intervention

by John R. Bolton

American Enterprise Institute

ترجمة: علي الحارس

تتمثل المعضلة الجوهرية في قضية التدخل بدوافع إنسانية في أن الاحتجاجات المرفوعة ضدها تتصف بالغموض إلى حد كبير. إذ يوجد إجماع على أن هنالك حالات معاناة إنسانية تستحق الاهتمام. لكن معظم من يرى هذا الرأي بعيد كل البعد حتى عن التعريف الأكثر كلفة لمصطلح «المصالح الوطنية». وعلاوة على ذلك، فإن معارضي توجّهات التدخل نادراً ما يشرحون لمواطنيهم في دول مثل كندا الأسباب التي دعت إلى إرسال أبنائهم وبناتهم إلى مواضع يتعرضون فيها للأذى. ناهيك عن الحديث عن الأهداف النبيلة.

التدخل الدولي في مآسي البشرية

إن. ماذا ينوي فعله بالضبط هؤلاء المؤيدون لتوجهات التدخل الإنساني؟ وما هو وجه الفائدة في حشد الأمثلة التي يطرحونها تحت لافتة التدخل الإنساني؟ وبما أن رافضي هذا التوجه ليسوا متأكدين أبداً من تحديد الجهة التي سيحمونها بموقفهم. دعونا نلق نظرة على حالات تحصل في ثلاث دول: السودان والصومال وبورما.

ففي السودان نشاهد حرباً أهلية بهدف الإبادة العرقية. وما بدأ كصراع بين الحكومة ومجموعة من السكان الأصليين في دارفور يهدد الآن بانتشار نار الصراع إلى الدول المجاورة مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وذلك دون ذكر مئات الآلاف من القتلى الذين سقطوا في هذه الحرب.

أما في الصومال، فتكاد الحكومة المركزية لا تملك سلطة إلا على الورق. لينقسم الصومال إلى جزئين: جنوب يتنازعه زعماء الحرب المسعورون. وشمال ذي دولتين: أرض الصومال وأرض البونت. إن الصومال تقف على شفير الانقسام بعد ما يقرب من عشرين عاماً من الفوضى.

وبعيداً عن أفريقيا، قام النظام الديكتاتوري الراسخ في بورما برفض المساعدات الإنسانية العالمية التي تدفقت على بورما إثر الكارثة الطبيعية المدمرة التي ضربتها. ولا شك في أن الآلاف قد ماتوا دون سبب إلا إهمال حكومتهم العسكرية.

إن كل حالة من هذه الحالات تمثل أزمة إنسانية. لكنها ذات ظروف شديدة الدراماتيكية؛ فماذا يأمل مؤيدو التدخل الإنساني أن يفعلوه بالضبط حيال كل حالة من هذه الحالات المتباينة بشدة؟ وثمة عنصر أهم في هذا الجدل حول التدخل الإنساني. وهو: أين الوضوح في جمع هذه الحالات الثلاث ضمن مجموعة واحدة من المبادئ والأفعال.

وثانياً، ماذا يعني مؤيدو التدخل الإنساني بعبارة «المجتمع الدولي»؟ هل هي منظمة الأمم المتحدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن سجل هذه المنظمة تجاه الدول سابقة الذكر

التدخل الدولي في مآسي البشرية

يكاد لا يدعم هذا التفسير.

ففي ما يخص أداء منظمة الأمم المتحدة تجاه السودان نجد أن تخويلها لقوات حفظ السلام الأفريقية واجه الكثير من العقبات في أروقة مجلس الأمن؛ حيث لوحث الصين وروسيا بإشهار الفيتو في كل مرحلة من مراحل قرار التحويل، فمن أين لأي أحد أن يظن بأن هاتين الدولتين قد تغيران نهجيهما في المستقبل؟

وكذلك الصومال؛ ففي بداية تسعينات القرن الماضي تدخلت الولايات المتحدة في هذا البلد بشكل منفرد في محاولة منها لفتح مجالات لتدفق المساعدات الإنسانية، ولكن تحويل المهمة تحت سيطرة الأمم المتحدة أدى إلى سقوط البلد في أتون الفوضى خلال عامين مرة أخرى، فبأي سبب يمكننا أن نعتقد أن الأمم المتحدة ستتصرف في الصومال هذه المرة بخلاف ما فعلت سابقا؟

وفي الشأن البورمي خاضت إدارة الرئيس جورج بوش صراعا قاسيا من أجل مجرد وضع القضية البورمية على طاولة البحث في أجندة مجلس الأمن، ونجحت في مسعاها في النهاية، ولكنها بالتأكيد لم تكن مهمة سهلة، وكان تصرف مجلس الأمن حيالها ذا تأثير هامشي.

فهل هذه القضايا الثلاث تجسد ما يكثرون الكلام عنه تحت عنوان «المجتمع الدولي»؟

وثالثا، وجدت أن الكثير ممن يؤيدون مبدأ «مسؤولية الحماية»، وبالأخص في ما يتعلق بالتدخل العسكري، غير مهتمين لما يراق من دماء أناس آخرين، فمن الأسهل بكثير تأييد استخدام القوة عندما يكون المرء بعيدا عن أداء الجزء الصعب من المهمة.

إن واقع الإمكانيات العسكرية الدولية يتمثل في أنه عندما يعبر المراقبون المحايدون عما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الدولي من مثل عالية فإنهم يشيرون على الأعم إلى

التدخل الدولي في مآسي البشرية

الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حالة مأساوية كحالة دارفور. علينا في النظام الديمقراطي الأمريكي أن نشرح للمواطنين الأمريكيين لماذا يتوجب عليهم أن يضعوا أبناءهم وبناتهم في أماكن خطيرة لا توجد فيها مصالح أمريكية حيوية. وإن كانت تلك الأماكن تمر بحالة إنسانية مأساوية لا جدال فيها.

لقد كان هنالك الكثير من الحديث حول إنشاء قوة تدخل سريع تطوعية دائمة تستطيع التصرف لدواعي «مسؤولية الحماية». ولكن هذه القوة ستواجه المعوقات اللوجيستية ذاتها التي تواجه أي جيش وطني. وإن كانت هذه القوة تحت سيطرة الأمم المتحدة. فستكون عرضة لكل قيود هذه المنظمة. وحتى إن تم حشد هذه القوة. فمن الغامض تماما كيف ستستطيع أن لا تتورط في حيثيات الصراعات الحالية التي تتصف بالصعوبة وطول الأمد.

إنني أخشى من أنه في النهاية سيبقى مبدأ مسؤولية الحماية في أدراج الأمانى. والأمانى لا تصنع سياسة خارجية.